

تقلبات عوائد البترول وانعكاساتها علي أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

د. صيد فاتح

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

rabiamoulta@ymail.com

الملخص:

يُعرف الاقتصاد الجزائري بارتباطه الوثيق بإيرادات المحروقات، وهذا يظهر جلياً من خلال هيكل الميزانية (أكثر من 60% من إيرادات الدولة)، والصادرات السلعية (98% من مجموع الصادرات السلعية)، وكذا هيكل الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 30% من إجمالي الناتج)، وعليه فإن الاقتصاد الوطني يبقى ضعيفاً أمام أي صدمة خارجية. في هذا الإطار، تحاول هذه الدراسة تحليل أثر تقلبات أسعار النفط العالمية ومنه العوائد البترولية علي أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر.

Résumé :

L'économie algérienne est connue par sa dépendance accrue aux recettes des hydrocarbures, et cela se lit aussi bien dans la structure des finances publiques (plus du 60% de l'ensemble des recettes de l'Etat) et des exportations (98% du total des exportations) que dans celle du produit intérieur brut (plus du 30% du PIB). Ainsi, l'économie nationale reste vulnérable vis-à-vis tout choc externe.

Dans ce cadre, cette étude visée a analysé l'impact de la volatilité des prix internationale de pétrole et conséquent les ressources pétrolières sur les principaux indicateurs économiques de l'Algérie.

تملك الجزائر احتياطات لا بأس بها من البترول (حوالي 4504 مليار م³ من الغاز، وحوالي 12,2 مليار برميل من النفط بالإضافة إلي الاحتياطات من المكثفات وغاز البترول المسال). وتمثل الثروة الهيدروكربونية حاليا (النفط والغاز الطبيعي) أهم المصادر الطبيعية التي تعتمد عليها تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد سارعت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال إلي إقامة مشروعات ضخمة في مجال صناعة النفط والغاز الطبيعي وربط هذه الصناعة بالاقتصاد الوطني ككل. وهذه الأهمية التي أولاها واضعي السياسات في الجزائر لهذه الصناعة نابعة من كونها نظريا قادرة علي أن تمارس آثار تشابكية عالية تساهم في رفع مستوى النشاط الصناعي من جهة، ومن جهة ثانية كون عملية التنمية تحتاج إلي موارد كبيرة في بداية مراحلها وهو ما أدى إلي ضرورة الاهتمام بالجانب التصديري لهذه الصناعة في سبيل الحصول علي جزء من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات التنموية.

وهكذا وبالرغم من الواقع الاقتصادي للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية وعلي رأسها النفط والغاز الطبيعي الذي أثبت عدم صحة فرضية أن قطاع المحروقات يشكل الضمان الأكيد لاستمرار مسيرة التنمية دون اختناقات وأزمات، إلا أن هذا القطاع أستطاع فعلا أن يترك آثار واضحة علي الاقتصاد الجزائري باعتباره القطاع شبه الوحيد الذي يؤمن للبلاد عائدا ضخما من موارد النقد الأجنبي تستفيد منه الجزائر في تمويل المشروعات الاقتصادية، ويساهم بشكل كبير في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية للدولة من خلال مساهمته في إجمالي الناتج المحلي والميزانية العامة للدولة والتجارة الخارجية، والتخفيف من الديون الخارجية وتكوين احتياطي صرف....واقع الحال أن الإستراتيجية الجزائرية في مجال البترول لا تزال تعتمد علي تطوير النفط والغاز كمصدرين متمثلين للدخل معاً.

إن القضية المثارة ترتبط بكون أن الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الوطني علي عوائد هذا المصدر يجعله ذو حساسية مطلقة للاضطرابات في الأسواق البترولية، كما أن الاهتمام المبالغ فيه بالوظيفة المالية - التصديرية - لصناعة البترول علي حساب الوظيفة الصناعية التي يفترض أن يقوم بها جعل الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات عوائد وأسعار هذه الصناعة، في سوق عالمية للبترول تتباين فيها أهداف أطراف تلك السوق. وما يزيد الأمر تعقيدا أنه في ظل الضعف والاختلال الذي يواجه القطاعات خارج قطاع المحروقات وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة حيث لم يتمكن بعد من تلبية الاحتياجات المحلية كميًا ونوعيًا الأمر الذي انعكس علي عدم قدرتهما علي التصدير، ونظرا للعديد من القيود الداخلية للاقتصاد الوطني والحاجة الملحة للموارد المالية لتمويل برامج الاستثمارات والخدمات الاجتماعية وغيرها. فإن الوضع علي المدى القصير والمتوسط علي الأقل بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو الاستمرار في الاعتماد علي عوائد النفط والغاز، وأن الآثار والانعكاسات ستكون أكثر ارتباطا بظروف السوق الدولية للبترول والعوامل المؤثرة فيها. وهذا الوضع اثر وسوف يؤثر أكثر علي مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومنه علي مسيرة التنمية الشاملة. وعليه في هذا السياق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية والتي تتمحور حولها الدراسة: **ما مدي ارتباط الاقتصاد الجزائري بصناعة البترول وما هي آثار تقلبات عوائده علي أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟**

سوف يتم من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية ومكانة صناعة البترول وعوائدها في الاقتصاد الجزائري ومدي ارتباط هذا الأخير بهذه الصناعة، كما تهدف إلي إبراز وتحليل وتقييم تقلبات أسعار وعوائد هذا المصدر ومدي انعكاس ذلك علي العديد من مؤشرات الاقتصاد الجزائري. وبطبيعة الحال يعتمد البحث علي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك بالاعتماد علي أسلوب التحليل والاستنتاج، كما يتم إتباع المنهج التاريخي لدراسة تطور دور هذا المصدر في الاقتصاد الجزائري. وبالنسبة لمحتويات الدراسة تم تقسيمها إلي ثلاث أجزاء رئيسية، حيث في الجزء الأول يتم إبراز دور هذه الصناعة في تكوين القيمة المضافة داخل قطاع الصناعة ومن ثم في الهيكل القطاعي للناتج المحلي، أما الجزء الثاني يتم فيه توضيح أثر تقلبات

عوائد هذا المصدر علي أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر، والجزء الأخير يتم التطرق فيه لأثر عوائد هذا المصدر علي بعض المؤشرات الاجتماعية. وفي الأخير يتم تقديم جملة من النتائج والاقتراحات ذات العلاقة بالموضوع.

أولاً: مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي وقطاع الصناعة.

تتحدد أهمية صناعة ما في الدور القيادي الذي يمكن أن تلعبه تلك الصناعة في تحريك التنمية الصناعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وعلى هذا الأساس يتم اختيار أي صناعة كانت إذا أرادت الجهات المسؤولة على الخطط التنموية أن تبرز صناعة ما دون غيرها، بحيث يجب أن تكون الآثار للصناعة المختارة إيجابية وواضحة على الاقتصاد الوطني، ويتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية. وفي الجزائر يعتمد القطاع الصناعي كغيره في عديد من الدول النامية على منتجات نشاط الاستخراج أكثر من النشاط التحويلي كمادة أولية للإنتاج والتصدير، ويعد بالتالي مصدراً رئيسياً لموارد التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية المحلية، كما يمثل النفط والغاز الطبيعي المصدر الأهم للقيمة المضافة ضمن الصناعة الإستخراجية. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (1): مساهمة صناعة البترول في إجمالي القطاع الصناعي والناتج المحلي خلال الفترة (2000 - 2014)

الوحدة: مليار دولار بالأسعار الجارية

البيان السنوات	GDP ⁽¹⁾	الصناعة/ إلي GDP		المحروقات/ إلي الصناعة، و GDP		الصناعة عدا المحروقات/ الصناعة ⁽²⁾ و GDP	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	54,792	25,391	46,34	22,199	87,42	3,192	12,58
2001	55,142	22,733	41,22	18,686	82,20	4,047	17,80
2002	56,944	22,624	39,73	18,536	81,91	4,088	18,06
2003	68,033	28,662	42,13	24,206	84,45	4,456	15,54
2004	85,015	37,440	44,03	32,322	86,33	5,118	13,67
2005	102,217	51,165	50,05	47,135	92,12	4,030	7,88
2006	119,660	60,802	50,80	54,557	89,73	6,245	10,27
2007	135,633	65,815	48,60	58,952	89,57	6,862	10,43
2008	171,578	85,427	49,78	77,382	90,58	8,045	9,41
2009	137,213	50,652	36,91	42,797	84,16	7,855	15,50
2010	161,168	64,482	40,00	56,185	87,13	8,297	12,86
2011	199,300	81,064	40,67	71,953	88,76	9,111	11,23
2012	204,289	76,555	37,47	67,160	87,72	9,395	12,27
2013	208,730	72,226	34,60	62,584	86,65	9,642	13,35
2014	213,567	68,206	31,93	57,817	84,76	10,389	15,23

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد

¹ -Gross Domestic Product

الناتج المحلي الإجمالي

² - تشمل صناعات عدا المحروقات على الصناعات التالية: المياه والطاقة، المناجم والمقالع، الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية والالكترونية، مواد البناء والتشييد، الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية والزراعية، صناعات النسيج وصناعة الجلود، صناعات الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2005, pp174, 175.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2011, pp, 157, 158.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2014, pp, 149, 150.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، الجزائر، 2015، ص، 26.

من خلال الجدول يمكن التأشير علي الملاحظات التالية:

- يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد منذ مطلع العقد الماضي تقلبات وتذبذبات بين التحسن والتدهور، ولعل من أسباب تلك التقلبات هي التغيرات التي تطرأ على مصادر إجمالي الناتج المحلي بين فترة وأخرى من كميات وأسعار وبصفة خاصة (كميات وأسعار المحروقات)، إضافة إلي التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملة المقوم بها (الدولار) مع عملات أجنبية أخرى تتعامل معها الجزائر.

- يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن قطاع المحروقات يلعب - ولا يزال - دوراً أساسياً في تكوين القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وفي قطاع الصناعة، إلا أن هذا الدور مرتبط أساساً بكميات الإنتاج وبوضعية السوق العالمية للبترول. ففي الفترات التي شهدت فيها أسعار وكميات النفط والغاز ارتفاعاً كانت مساهمة القطاع مرتفعة كما في بداية والنصف الثاني من العقد الماضي. أما الفترات التي تتراجع فيها أسعار وكميات المحروقات كما في سنوات 2001، 2002، 2009، 2010، 2012 فإن مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي والقطاع الصناعي تنخفض.

فقد بلغ مستوي الإنتاج الإجمالي للمحروقات في المتوسط حوالي 223 مليون طن مكافئ نفط سنوياً خلال الفترة (2001-2010)⁽³⁾. كما شهد الإنتاج تصاعداً منذ مطلع القرن الماضي من حوالي 202 مليون طن مكافئ نفط عام 2000 إلي أن وصل أعلى مستوي له عام 2007 حيث بلغ حوالي 233 مليون طن مكافئ نفط، وعموماً تراوح مستوي الإنتاج خلال سنوات النصف الثاني من العقد الماضي أي الفترة (2005-2009) باستثناء عام 2007 ما بين 230 و 232 مليون طن مكافئ نفط (وهي ذروة إنتاج المحروقات في الجزائر). أما منذ بداية العقد الحالي فقد شهد الإنتاج تقلبات من سنة إلي أخرى، وعلي العموم تراجع الإنتاج من حوالي 213,9 مليون طن مكافئ نفط عام 2010 إلي حوالي 195,2 مليون طن مكافئ نفط عام 2014، وبلغ متوسط الإنتاج السنوي خلال الفترة (2010-2014) حوالي 197,7 مليون طن مكافئ نفط سنوياً⁽⁴⁾.

كما شهد متوسط سعر برميل النفط الجزائري ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2000-2008) من حوالي 28,5 دولار للبرميل عام 2000 إلي حوالي 99,9 دولار للبرميل عام 2008، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية تراجع متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلي حوالي 62,2 دولار للبرميل عام 2009 وإلي حوالي 80,2 دولار للبرميل عام 2010. ثم شهدت الأسعار مرة أخرى ارتفاعاً إلي أعلى مستوي عامي 2011 و 2012 إلي حوالي 112,9 و 111 دولار للبرميل علي التوالي. ومنذ عام 2013 أخذ المنحي التنازلي للأسعار حيث تراجعت إلي حوالي 109,5 و 100,2 دولار للبرميل عامي 2013 و 2014 علي التوالي. إلا أنها بقيت أعلى من 100 دولار للبرميل. كذلك الحال بالنسبة للمكثفات التي شهدت ارتفاعاً مستمراً منذ مطلع العقد الماضي من حوالي 22,8 دولار للبرميل كمتوسط عام 2001 إلي حوالي 87,2 دولار للبرميل عام 2008، وباستثناء سنتي 2009 و 2010 التي شهدت تراجعاً إلي حوالي 55,2 و 78,7 دولار للبرميل علي التوالي فإن سنتي 2011 و 2012 عرفت الأسعار ارتفاعاً إلي حوالي 103,6 و 103,3 دولار للبرميل علي التوالي، ثم تراجعت الأسعار سنتي 2013 و 2014 إلي حوالي 99,9 و 90,7 دولار للبرميل علي التوالي. وبالنسبة لأسعار للمنتجات المكررة شهدت كذلك ارتفاعاً مستمراً من حوالي

³-Banque D' Alger, Statistiques Monétaires (1964 – 2005) et statistiques de La Balance des paiements (1992 – 2005), Alger, 2006, p. p. 71 - 72.

-M. E. M, Bilan des Réalisations du Secteur de l'énergie et des miniers 1962-2010, Alger, 2011, p20.

⁴ - Sonatrach, Abstract Principaux Agrégats Chiffres Provisaires 2014.

-Sonatrach, Rapport Annuel 2013, p.9.

- Sonatrach, Rapport Annuel 2011, p.15.

- Sonatrach, Rapport Annuel 2008, p. 24.

24,4 دولار للبرميل عام 2001 إلي حوالي 88,8 دولار للبرميل عام 2008، ثم تراجعت الأسعار سنتي 2009 و 2010 إلي حوالي 62,9 و 82,6 علي التوالي، ثم ارتفعت إلي اعلي المستويات سنتي 2011 و 2012 إلي حوالي 112,2 و 113,1 دولار للبرميل علي التوالي، أما سنتي 2013 و 2014 فقد تراجعت الأسعار إلي حوالي 107,6 و 100 دولار للبرميل علي التوالي.

وبالنسبة لأسعار أصناف الغاز الطبيعي فقد شهدت أسعار غاز البترول المسال ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2001-2008) من حوالي 19,4 دولار للبرميل إلي حوالي 70 دولار للبرميل، ثم تراجعت عامي 2009 و 2010 إلي حوالي 43,4 و 63,5 دولار للبرميل علي التوالي، ثم ارتفعت إلي اعلي مستوياتها عامي 2011 و 2012 إلي حوالي 79,5 و 79,9 علي التوالي. أما عامي 2013 و 2014 فقد تراجعت إلي حوالي 75,6 و 68,2 علي التوالي. أما الغاز الطبيعي المسال وغاز الأنابيب فقد ارتفع سعر المليون وحدة حرارية بريطانية من حوالي 3,2 و 3,0 دولار/BTU عام 2001 إلي حوالي 11,2 و 9,9 دولار/BTU عام 2008، ثم تراجعت الأسعار عامي 2009 و 2010 إلي حوالي 7,1 و 6,6 دولار/BTU و 8,3 و 8,4 دولار/BTU علي التوالي، لتحسن مرة أخرى الأسعار منذ 2011 حيث بلغ متوسط الأسعار خلال الفترة (2011-2014) حوالي 11,07 دولار/BTU للغاز المسال و 10,47 دولار/BTU لغاز الأنابيب. وعلي عكس أسعار أصناف المحروقات التي تراجعت منذ عام 2012 فإن أسعار الغاز حافظت علي مستويات مقاربة وذلك لطبيعة عقود وأسعار هذه الصناعة (5).

- يلاحظ أيضاً أنه من أسباب ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات هو ضعف مستوي مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعة عدا المحروقات. وبالنسبة لهذه الأخيرة واضح من بيانات الجدول أن مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي متواضعة جداً إذ لم تتعدي في أحسن الأحوال 7% وسجلت هذه النسبة مطلع العقد الماضي، وتجدر الإشارة أن هذه النسبة متراجعة كثيراً مقارنة بفترة التخطيط الاقتصادي أين تجاوزت في بعض السنوات 15%، وواقع الحال أنها لم تنخفض عن 12% خلال الفترة (1970-1990) (6). كذلك يلاحظ أن هذه النسبة تراجعت أكثر منذ النصف الثاني من العقد الماضي ولم تتجاوز 5% خلال السنوات الأخيرة رغم تحسنها قليلاً كقيمة. وإذ كان تفهقر مساهمة الصناعة خارج المحروقات ترجع في جانب منها وبشكل أساسي إلي تراجع خيارات المشروع الصناعي الذي تم الخوض فيه خلال فترة التخطيط الاقتصادي للتنمية وكذلك ما أصاب القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات، إلا أن ذلك يعكس كذلك حقيقة ضمنية في كون أن صناعة النفط والغاز قد ألحقت تغييرات في هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني، لكن هذه التغيرات كانت ملازمة لقطاع المحروقات وسبباً له مما ألحق - ولو بشكل غير مباشر - تأثير غير مرغوب في باقي القطاعات الزراعية والصناعة عدا المحروقات.

- يلاحظ من خلال البيانات في الجدول أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي لم تنخفض عن 81%، ويلاحظ أن هذه النسبة بلغت الذروة ما بين (2005-2008)، وواقع الحال أن هذه الفترة هي فترة ذروة إنتاج المحروقات في الجزائر، ثم شهدت هذه النسبة تقلبات ما بين (2009-2011)، ومنذ عام 2012 بدأت هذه النسبة في المنحى التنازلي وذلك مع تراجع إنتاج المحروقات في الجزائر وكذلك الأسعار في الأسواق الدولية. وعلي العموم يلاحظ أن هذه النسبة بلغت كمتوسط سنوي خلال الفترة (2005-2014) حوالي 86,23%. أما بخصوص نسبة مساهمة

⁵ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، مرجع سابق، ص، 27.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2014 Op.cit, p167.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2013, Op.cit, p175.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2008, Op.cit, p249.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2005, Op.cit, p191.

⁶ - O.N.S, Rétrospective Statistique (1970 - 1996), Alger, 1999, p.p. 147, 150.
- ONS, Sires statistique Rétrospective (1962 - 1990), Alger, 1992, P. 65.

قطاع المحروقات في الناتج فواضح أن النسبة شهدت تقلبات وتذبذبات منذ 2009، كما يلاحظ أن نسبة المساهمة تراجعت كثيرا مقارنة بالفترة (2005-2008) إلى أن وصلت أدنى مستوي لها كما في عام 2014 إلى حوالي 27%. وواضح أن هذا الانخفاض أثر علي تراجع مساهمة قطاع الصناعة ككل في إجمالي الناتج التي تراجعت إلي حوالي 31% مقارنة بحوالي 50% عامي 2005 و 2006. كذلك أهم ما يلاحظ أنه رغم تراجع مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج منذ مطلع العقد الحالي، إلا أن هذا الأخير (الناتج) شهد ارتفاعا مستمرا ويعود ذلك إلي تحسن مساهمة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وبدرجة أقل قطاع الزراعة.

إن الحقيقة المهمة التي يجب عدم إغفالها أن مساهمة صناعة النفط والغاز في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشر إجمالي الناتج المحلي والمؤشرات الأخرى لا تعكس الدور الذي يفترض أن تلعبه صناعة هذا المورد، فكما هو معروف فإن حجم الوفرات الاقتصادية المتحققة من تصنيع النفط والغاز واستهلاكه تتعدي بكثير حجم الوفرات المتحققة من بيعه خام وهو ما يعكس حجم الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تصديره خاما، ناهيك عن حجم الوفرات الاجتماعية التي يمكن أن يخلقها الغاز والنفط في بيئات توطنه التي تتلخص بفروع بيدور حضرية تسهم في عمليات التحضر. وفي هذا السياق فإن الوضع الراهن يتطلب تفعيل دور الغاز والنفط في الاقتصاد وذلك من خلال التكرير واستخدامه بشكل مكثف في بناء قاعدة صناعية مترابطة وخاصة مع الصناعات البتروكيماوية والصناعات التي ترتبط بها مباشرة، وذلك بهدف تنويع القاعدة الصناعية وجعلها حلقة مترابطة ومتكاملة ومن ثم توسيع دائرة التكامل داخل الاقتصاد الوطني ككل.

ثانيا: عوائد صناعة المحروقات وأثرها على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

إن العرض السابق لآثار صناعة المحروقات على الاقتصاد الوطني لا يعني أنها محدودة ومقتصرة على فروع ومؤشرات خاصة، وإنما آثارها تمس نشاطات وفروع اقتصادية عديدة، وتتفاوت هذه الآثار حسب طبيعة واستخدام العائد من هذه الصناعة. ولعل من أهم المؤشرات الأخرى المستفادة من عوائد صناعة المحروقات هي التجارة الخارجية من خلال تحسين الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية، تخفيض المديونية والمساهمة في خدماتها، تحسين مؤشر احتياطي الصرف، بالإضافة إلي مؤشر متوسط دخل الفرد، والتوظيف في هذه الصناعة.

1- مساهمة عوائد صادرات صناعة المحروقات في التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كغيره في أغلب دول العالم من أهم القطاعات الاقتصادية حيث يعتمد الدخل الوطني بشكل أساسي على حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. ولا تخرج التجارة الخارجية في الجزائر على النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركيز صادراتها في المواد الأولية النفط والغاز تحديداً، بالإضافة إلي بعض المنتجات الزراعية والبتروكيماوية. أما فيما يخص الواردات فترتفع نسبة الواردات من المواد الغذائية والآلات ومعدات النقل، ويتأثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر بشكل أساسي بالتغيرات في الهيكل الإنتاجي وتغيرات الأسعار في الأسواق الدولية للسلع المصدرة والمستوردة والتي تؤثر على الأهمية النسبية لهذه السلع في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية. وعلى الرغم من تزايد أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري إلا أن تطورها الهيكلي مع العالم الخارجي بقي محدود من جانب الصادرات. إذا اقتصر على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى منذ السبعينات كما أن الصورة التي تعكس تجارة الجزائر الخارجية منذ مطلع التسعينات هي تنامي الصادرات النفطية والغازية وخاصة من الغاز الطبيعي وهو ما أدى إلي تحسين الميزان التجاري. وفيما يلي جدول يوضح لنا مساهمة صناعة البترول في تطور إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

جدول (2): مساهمة صادرات البترول في إجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)

الوحدة: مليار دولار بالأسعار الجارية

السنوات	صادرات المحروقات ⁽⁷⁾ من الصادرات السلعية			إجمالي الصادرات السلعية	إجمالي الواردات السلعية	الميزان التجاري
	الكمية (م.ط.م)	القيمة	النسبة %			
2000	122,0	21,233	96,42	22,020	9,635	12,385
2001	118,0	18,530	97,06	19,090	9,480	9,610
2002	120,9	18,110	96,80	18,710	12,010	6,700
2003	130,1	23,990	98,03	24,470	13,320	11,140
2004	133,3	31,550	97,92	32,220	17,950	14,270
2005	141,3	45,747	98,08	46,642	19,850	26,792
2006	136,2	53,608	97,78	54,792	21,456	33,336
2007	134,0	59,605	97,84	60,917	27,439	33,478
2008	131,1	77,194	98,22	78,589	37,993	40,596
2009	غير متاح	44,415	98,29	45,186	37,402	7,784
2010	116,3	56,121	98,30	57,090	38,885	18,205
2011	110,8	71,661	98,31	72,888	46,927	25,961
2012	107,2	70,583	98,39	71,736	51,569	20,167
2013	100,1	63,663	98,37	64,714	55,020	9,727
2014	غير متاح	58,362	97,27	59,996	59,670	0,326

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

- Sonatrach, Rapports Annuel, 2001, 2002, 2003, 2006 , 2008, 2011, 2013.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger, 2014, p164.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger, 2008, p246.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger, 2005, p189.

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي :

-شهد الميزان التجاري الجزائري فوائض خلال السنوات الموضحة ، غير أن تلك الفوائض شهدت تقلبات من فترة إلي أخرى وذلك تماشيأ مع ارتفاع وتراجع صادرات المحروقات المحدد الرئيسي للصادرات وكذلك حجم الواردات، وكما هو واضح فإن الفترة التي سجل فيها رصيد الميزان التجاري اعلي قيمة كانت (2005-2008) وهذه الفترة كما اتضح سابقاً هي ذروة إنتاج المحروقات في الجزائر، وكذلك شهدت صادرات المحروقات كما هو واضح في الجدول أعلي مستوياتها . ويلاحظ تحديداً أن سنة 2008 هي السنة التي سجل فيها رصيد الميزان التجاري أعلي فائض بحوالي 40 مليار دولار، ورغم تراجع حجم الصادرات ككمية مقارنة بالسنوات السابقة وتحديدا الفترة (2004-2007)، إلا أن واقع الحال أن متوسط سعر برميل النفط وكما اتضح سابقا بلغ حوالي 99,9 دولار للبرميل خلال تلك السنة وهي الأعلى خلال ذلك العقد. ويلاحظ أن رصيد الميزان التجاري بعد 2008 شهد تقلبات بين الانخفاض كما في سنتي 2009 و 2010، ثم تحسن سنتي 2011 و 2012 رغم تراجع

⁷ - تمثل صادرات المحروقات في النفط الخام، المنتجات المكررة، والغاز الطبيعي بأنواعه (الغاز الجاف (بالأنابيب)، والغاز الطبيعي المسيل، وغاز البترول المسال، والمكثفات).

صادرات المحروقات ككمية، ولكن ذلك كان نتيجة تحسن الأسعار كما اتضح سابقاً. ويلاحظ أن رصيد الميزان التجاري تراجع أكثر منذ عام 2013، ثم إلي ادني مستوي خلال السنوات الموضحة عام 2014 إلي حوالي 326 مليون دولار وذلك بسبب تراجع كميات الإنتاج وبالتالي حجم الصادرات والأسعار من جهة، وزيادة الواردات من جهة ثانية، وكما هو واضح فإن حجم الواردات قاربت حجم الصادرات خلال تلك السنة.

- يلاحظ أن قطاع المحروقات يعد المكون الرئيسي للصادرات السلعية في الجزائر، ومن خلال البيانات في الجدول وباستثناء سنتي 2000 و 2002، فإن نسبة صادرات المحروقات لم تقل عن 97%. وعلي العموم فإنه خلال الفترة الممتدة من (2000 -2014) فإن نسبة مساهمة المحروقات كمتوسط سنوي قدرت بحوالي 97,80%. وهذه النسبة تعكس وبوضوح الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وتبين الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني إذ يعتمد على مصدر واحد في تمويل وتحريك الاقتصاد الوطني ككل. وهذا المصدر عرضة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وهو ما ينعكس على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى عدة مستويات منها الميزان التجاري وميزان المدفوعات الميزانية العامة للدولة وبرامج الاستثمار والاستيراد، الديونية الخارجية.....

- يلاحظ عموماً أن التراجع في صادرات المحروقات يؤدي إلي تراجع واضح في الصادرات الإجمالية، في حين لا تتراجع الواردات الإجمالية بنفس نسبة تراجع الصادرات -بل وكما هو واضح من خلال بيانات الجدول أن الواردات لم تسجل أي تراجع- وذلك راجع إلي عوامل أخرى تحكم الواردات الجزائرية مثل نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك الذي لا يقوي جهاز الإنتاج المحلي علي تلبية. كما يتضح لنا من بيانات الجدول ضآلة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى الصناعية عدا المحروقات والزراعة في إجمالي الصادرات السلعية والتي لم تتجاوز في معظم السنوات 3%، وهذا دليل على الإهمال الذي تعانيه تلك القطاعات في الاقتصاد الوطني، كما يعكس فشل جل السياسات التي ترمي إلي تحسين الصادرات خارج المحروقات التي دأبت عليها خطابات الحكومات المتعاقبة.

2- مساهمة صناعة البترول في إيرادات الميزانية العامة للدولة

تتنوع مصادر إيرادات الميزانية العامة في الجزائر حسب طبيعتها، ومن أهم هذه المصادر الجباية البترولية، إذ تشكل هذه الأخيرة في الميزانية العامة ظاهرة تميز الإيرادات العامة. ولم تكن الجباية البترولية تلعب الدور الرئيسي في إيرادات الميزانية العامة للجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال، فقد كانت نسبتها عام 1963 حوالي 11,74% من إجمالي الإيرادات العامة، ثم ارتفعت إلي حوالي 35,69% عام 1972 (8). ونتيجة ارتباط الإيرادات البترولية بشكل أساسي بوضعية السوق البترولية العالمية، أي أنها عامل تابع لأسعار النفط والغاز الطبيعي فإنه على ضوء تلك الأسعار تتحدد قيمة الإيرادات سواء كقيمة أو كنسبة مئوية من مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة. ولهذا نجد نسبة الجباية البترولية تتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

فقد ارتفعت الجباية البترولية بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 إلي حوالي 59,72% عام 1974 من إجمالي إيرادات الميزانية، كان حينها سعر برميل النفط الجزائري بحوالي 12,15 دولار، وعند ارتفاع سعر البرميل عام 1980 إلي حوالي 37 دولار بلغت نسبة الجباية البترولية حوالي 63,54% من إيرادات الميزانية، لتصل إلي حوالي 64,42% عام 1981 عند بلوغ سعر برميل النفط أقصاه بحوالي 40 دولار للبرميل (9). ومع تراجع أسعار النفط ما بعد عام 1981 أخذت نسبة الجباية البترولية في التراجع لتصل عام 1985 إلي حوالي 44,15%، حينها تراجع سعر البرميل إلي حوالي 29,50 دولار (10).

8 - أحمد نعيم، تطور النفقات العامة مع دراسة لنمو الميزانية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1986، ص 209.

9 - أحمد نعيم، المرجع نفسه، ص 209.

10 - هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر 1988، ص 205.

بعد الأزمة النفطية عام 1986 وانخفاض أسعار النفط إلي حوالي 12 دولار للبرميل انخفضت معه الجباية البترولية إلي حوالي 23,90% عام 1986 وإلي حوالي 22,02% عام 1987 حينها كان سعر البرميل حوالي 11 دولار⁽¹¹⁾. ونفس الأمر ينطبق على فترة التسعينات والعقد الماضي، حيث شهدت الإيرادات العامة تراجع خلال السنوات التي تراجعت فيها الجباية البترولية، بسبب تراجع الأسعار مثل سنوات 1993، 1995، وكذلك سنوات 2001، 2002، 2009، 2012، 2013، 2014. في حين ترتفع في السنوات التي شهدت ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. وفيما يلي جدول يوضح لنا تطور الميزانية العامة للدولة ونسبة إيرادات النفط والغاز فيها خلال الفترة (2000-2014).

جدول (3): مساهمة البترول في إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (2000 - 2014)

الوحدة: مليار دولار بالأسعار الجارية

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات النفط والغاز/الإيرادات العامة		إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية
		القيمة	النسبة %		
2000	20,969	15,589	74,34	15,654	5,315
2001	19,483	12,960	66,52	17,096	2,387
2002	20,118	12,648	62,86	19,458	0,660
2003	25,516	17,447	68,37	21,843	3,673
2004	30,939	21,795	70,44	26,250	4,689
2005	42,008	32,070	76,34	27,070	14,938
2006	49,311	38,529	78,13	34,273	15,038
2007	53,153	40,313	75,84	44,806	8,347
2008	80,370	63,307	78,76	64,893	15,477
2009	50,600	33,211	65,63	58,451	(7,851-)
2010	59,041	39,043	66,12	60,035	(0,994-)
2011	79,475	54,625	68,73	80,340	(0,865-)
2012	82,671	53,950	65,25	92,452	(9,781-)
2013	74,840	46,334	61,91	76,745	(1,904-)
2014	70,990	42,060	59,24	74,777	(3,787-)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2005, Alger, 2006, p. 181.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2011, Alger, 2012, p. 160.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2014, Alger, 2015, p. 155.

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي :

- يلاحظ أن ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2008) سجلت فائضا وذلك بسبب الارتفاع المستمر لإنتاج المحروقات والأسعار، ومن جهة أخرى الارتفاع المتواضع في النفقات العامة باستثناء سنتي 2007، و2008 هذا رغم تنفيذ المخطط الخماسي الأول (2005-2009)، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2001)، وبرنامج دعم النمو (2002-2004). ويلاحظ أنه منذ عام 2009 سجلت الميزانية العامة للدولة عجوزات مستمرة. أما عن الأسباب فهي تعود أساسا إلي تراجع

¹¹ - ONS, Rétrospective Statistique, (1970 - 1996), Op.cit, p. 12.

الإيرادات العامة مقارنة بسنة 2008 وذلك نتيجة تراجع إيرادات النفط والغاز بسبب انخفاض الأسعار خلال بعض السنوات مثل 2009 و 2010، ويلاحظ أنه رغم الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات عامي 2011 و 2012 إلا أن العجز في الموازنة استمر ليبلغ ذروته عام 2012، وذلك نتيجة الزيادة المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والمعاشات حوالي 25,460 مليار دولار والتحويلات حوالي 31,134 مليار دولار)، والنفقات الرأسمالية (حوالي 29,134 مليار دولار) نتيجة تنفيذ المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) والميزانيات التكميلية الخاصة بالمخطط (2005-2009)، هذا بالإضافة إلي عدم تنوع إيرادات الميزانية 2013⁽¹²⁾.

- يلاحظ أن إيرادات الميزانية تتأثر بصفة أساسية بإيرادات المحروقات، حيث كلما ارتفعت إيرادات النفط والغاز ارتفعت معها إيرادات الميزانية العامة للدولة. كما يلاحظ من خلال البيانات في الجدول أن نسبة إيرادات النفط والغاز في الميزانية العامة لم تنخفض عن 60% باستثناء عام 2014. ويلاحظ أيضا ارتفاعها خلال النصف الثاني من العقد الماضي ارتفاعا قياسيا لتصل إلي حوالي 78,76% عام 2008 وهي نسبة لم تبلغها من قبل، وذلك راجع إلى الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات حيث تجاوز أثناء تلك السنة سعر برميل النفط 140 دولار للبرميل بالإضافة إلي مستوي الإنتاج القياسي للمحروقات 232 مليون طن مكافئ نفط، بالإضافة إلي تطبيق الرسم علي الأرباح الاستثنائية الذي ادخل في قانون المحروقات لعام 2005 وذلك عند ارتفاع برميل النفط أعلى من 30 دولار للبرميل والنتيجة الأساسية المباشرة لذلك الإجراء هو زيادة ورفع مداخيل الدولة.

- واضح من خلال العرض السابق لدور صناعة النفط والغاز في الميزانية العامة للدولة أنه نتيجة ارتباط إيرادات الميزانية العامة للدولة بإيرادات النفط والغاز فإن تأثر إيرادات هذه الأخيرة يؤدي إلي تخفيض النفقات في الميزانية وهو ما ينعكس علي مشاريع التنمية سواء بالتراجع عنها في حالة عدم انطلاقها أو توقفها إلي غاية توفر مصادر التمويل في حالة ما إذا كانت قيد الإنجاز. كما يؤدي انخفاض عوائد النفط والغاز في الميزانية العامة للدولة إلي رفع معدلات الضرائب الأخرى بهدف كبح تراجع النفقات. وفي ظل الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور الذي تمر به مختلف الأنشطة الاقتصادية وعدم قدرتها تحمل تكاليف جديدة فإن رفع تلك الضرائب يشكل عامل ضغط جديد على الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤدي في حالة عدم توفر التمويل الداخلي إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وهو عبء إضافي آخر على الاقتصاد الوطني.

3- مساهمة عوائد صناعة المحروقات في خدمة وتخفيض المديونية الخارجية للجزائر: يعد مؤشر المديونية الخارجية من المؤشرات المستفادة من عوائد صناعة البترول وذلك من خلال خدمة الديون الخارجية سواء تسديد الأقساط أو خدمة فوائد الديون. تاريخيا بعد أزمة الدين الخارجي التي أعقبت الصدمة البترولية سنة 1986 والتي أدت إلي إعادة جدولة الدين الخارجي بين 1994-1998 انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية وذلك مع ارتفاع أسعار النفط والغاز منذ بداية القرن الماضي وارتفاع عائدات كل من صادراتهما وذلك من خلال تسديدات مسبقة هامة خصوصاً ما بين 2004-2006، وكانت سنة 2006 حاسمة حيث شهدت انخفاضا معتبرا للدين الخارجي، الأمر الذي جنب الجزائر إلي حد ما عدوي الأزمة المالية التي مست العديد من الدول الناشئة منذ عام 2008.

وعلي العموم فقد شهد الدين الخارجي للجزائر انخفاضا من حوالي 32,610 مليار دولار عام 1995 إلي حوالي 25,273 مليار دولار عام 2000، ثم إلي حوالي 21,411 مليار دولار عام 2004 وإلي حوالي 5,062 مليار دولار عام 2006. وواصل حجم الدين الخارجي انخفاضه خلال النصف الثاني من العقد الماضي وبداية العقد الحالي ليصل إلي حوالي 3,396 مليار دولار عام 2013⁽¹³⁾. كما تحسن بفضل ارتفاع عوائد صادرات النفط والغاز مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي⁽¹⁴⁾ إلي

¹² - Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2014, Op.cit, p p, 85,95.

¹³ - علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986 - 2002)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2005، ص ص 45، 46.

- O.N.S, quelque Indicateurs d'endettement (2000 a 2006), Alger, 2007.

الصادرات من السلع والخدمات. حيث تراجع من حوالي 39% عام 1995 إلي حوالي 19% عام 2000 ثم إلي حوالي 1,1% عام 2012، وإلي حوالي 0,76% عام 2013، وكانت نسبة المحروقات منها حوالي 0,70% (أي حوالي 92%). ويعكس هذا الوضع أمرين، الأول الدور الهام لصناعة المحروقات في الاقتصاد الوطني، والثاني الوضع المتردي لحصيلة صادرات السلع - عدا المحروقات والخدمات -

4- مساهمة عوائد صادرات المحروقات في زيادة احتياطي الصرف: يعد مؤشر احتياطي الصرف من أهم المؤشرات المستفادة من عوائد صادرات المحروقات. ويعد مؤشر احتياطي الصرف مهم لأي بلد لعدة اعتبارات. إذ تعتبر تلك الاحتياطيات بمثابة تغطية لواردات البلد من السلع معبر عنها بأشهر الاستيراد، كما تمثل حصن أو خط الدفاع الأول لمواجهة الصدمات المؤقتة المحلية أو الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد وامتصاصها وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصادياتها على عوائد صادرات المواد الأولية وفي مقدمتها النفط والغاز مثل الجزائر، كما يمثل احتياطي الصرف ضمان للدول المدينة والدائنة على حد سواء حيث يعتبر عامل ثقة للدائنين عند إقراض أموالهم، ويمثل الملاذ الأخير للمدينين لسداد التزاماتهم، كذلك يعد ضمان للمستثمرين الأجانب نظراً لما قد تتعرض لهم استثماراتهم⁽¹⁵⁾. نتيجة تلك الاعتبارات وغيرها تسعى دائماً الدول إلى زيادة تلك الاحتياطيات، وقد استطاعت الجزائر بفضل الارتفاع المستمر في الصادرات من النفط والغاز وتحسن أسعارهما في الأسواق الدولية خلال العقد الماضي أن تصل إلى مستوى مريح من الاحتياطي، ولكن مع تراجع الأسعار والإنتاج خلال السنوات الأخيرة بدأت هذه الاحتياطيات في التراجع، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)

البيان السنوات	احتياطي الصرف (خارج الذهب)/مليار دولار	الواردات من السلع والخدمات/مليار دولار	تغطية احتياطي الصرف للواردات (بالأشهر)
2000	12,023	11,377	12,68
2001	17,960	11,973	18,08
2002	23,110	14,534	19,14
2003	32,920	16,297	24,32
2004	43,110	21,887	23,72
2005	56,178	24,808	27,17
2006	80,000	26,188	36,65
2007	110,180	33,280	39,72
2008	143,100	49,069	34,99
2009	148,910	49,378	36,40
2010	162,221	50,792	38,32
2011	182,224	59,477	36,76
2012	190,661	62,656	36,66
2013	194,012	65,766	35,40
2014	178,938	71,571	30,08

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد علي المصادر:

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2014, p. 164.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2013, Op.cit. pp, 67,69.

¹⁴- أنظر الهوامش .

¹⁵ - سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 464.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2013, p. 228.
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2008, p ,246 .
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2005, p ,189

- يتضح من خلال الجدول أن احتياطي الصرف في الجزائر شهد ارتفاعاً مستمرا منذ مطلع العقد الماضي إلي غاية 2013 وذلك من حوالي 12 مليار دولار عام 2000 إلي حوالي 194 مليار دولار عام 2013 وذلك تماشياً مع تزايد إنتاج المحروقات وارتفاع الأسعار خلال تلك الفترة. وقد منح تراكم احتياطي الصرف هذا وضعية مريحة للجزائر من خلال ارتفاع مدة تغطية الواردات من حوالي 12 شهراً عام 2000 إلي حوالي 35 شهراً عام 2013. هذا بعدما كانت احتياطات الصرف منتصف التسعينات (1995) تقدر بحوالي 2 مليار دولار بمدة تغطية بلغت آنذاك حوالي 1,8 شهر فقط⁽¹⁶⁾ . كما يتضح أن احتياطي الصرف بدأ في التراجع في 2014 وذلك بسبب تراجع إيرادات المحروقات المصدر الأساسي لتراكم هذه الاحتياطات.

- نتيجة تراجع الصادرات (والتي تتراجع معها عوائد المحروقات) وفي ظل زيادة الواردات (أو ثباتها)، وفي أحسن الظروف تتراجع ولكن بوتيرة تقل عن وتيرة تراجع الصادرات (وهذا لنمط الاستهلاك وظروف جهاز الإنتاج محلياً كما سبق الإشارة إليه) فإن ذلك واضح أنه يؤثر علي مدة تغطية احتياطي الصرف للواردات بالأشهر. ويتضح ذلك بمقارنة سنة 2007 بسنة 2013، حيث يلاحظ أن هذه السنة الأخيرة سجلت أعلى مستوى احتياطي صرف بحوالي 194 مليار دولار في حين كانت تغطية الواردات حوالي 35,4 شهراً. أما عام 2007 فكانت احتياطات الصرف حوالي 110,180 مليار دولار، وسجلت في هذه السنة أعلى مدة لتغطية الواردات بحوالي 39,72 شهراً. ويرجع هذا بطبيعة الحال إلي تطور الواردات مقارنة باحتياطي الصرف. فبالنسبة لاحتياطي الصرف ارتفع بنسبة حوالي 76% ما بين 2007 و 2013، أما الواردات فقد ارتفعت بحوالي 97,6% لنفس الفترة.

ثالثاً: مساهمة صناعة المحروقات وعوائدها في بعض المؤشرات الاجتماعية: إن آثار عوائد صناعة المحروقات لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية السابقة فحسب، وإنما تتوسع لنشاطات وفروع ذات علاقة بالبعد الاجتماعي للإفراد. ولعل أهم المؤشرات في هذا الجانب تتمثل في المساهمة في توظيف اليد العاملة في هذه الصناعة وتأهيلها، بالإضافة إلي تحسين مؤشر متوسط دخل الفرد من هذه الصناعة.

1- مساهمة صناعة المحروقات في التوظيف والقدرة علي توفير مناصب عمل جديدة : تعتبر صناعة النفط والغاز الطبيعي في الجزائر من أضخم النشاطات الصناعية استيعاباً لليد العاملة، كما تملك هذه الصناعة القدرة على خلق مناصب عمل جديدة وذلك من خلال تأثيراتها وارتباطاتها مع مختلف الصناعات والنشاطات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني. تاريخياً شهد حجم العمالة في قطاع المحروقات زيادة مستمرة، فقد ارتفع من حوالي 48,489 ألف عامل عام 1977 إلي حوالي 79,712 ألف عامل عام 1987، وعلى الرغم من الأزمة التي عرفها القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات إلا أن قطاع المحروقات لم يتأثر وارتفعت حجم العمالة إلي حوالي 100 ألف عامل عام 1997 وذلك راجع لاهتمام الدولة بهذا القطاع كونه المسئول الأول عن تحريك الاقتصاد الوطني وتوفير النقد الأجنبي. واصل حجم العمالة في قطاع المحروقات في الارتفاع خلال العقد الماضي وبداية العقد الحالي ليصل إلي أكثر من 166 ألف عامل عام 2013 وهي زيادة تقدر بحوالي 66,88 % مقارنة بنهاية عقد التسعينات، غير أن ما يلاحظ علي مساهمة قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي قطاع الصناعة أنها متواضعة حيث مثلت كما في عام 2013 حوالي 11,86% وهذا لطبيعة هذه الصناعة كثيفة رأس المال⁽¹⁷⁾. إن هذه الميزة الأخيرة

¹⁶ - ONS, Collections statistiques les Comptes économiques exercice (1989 2001), N° 109, 2003, Alger, 2003, p80.

¹⁷ - O.N.S, Activité Emploi et chômage Au 4^{eme} Trimestre 2013, N° 653, Algérie 2014, pp, 11 ,12.

-Ministère de l'énergie et de mines, Bilan des Réalisations du Secteur de l'énergie et des mines Année 2012, Alger 2013, p p27,54.

- Charib Khelil, coping with challenges An Algerian perspective Africa oil end gaz forum, Maryland, November 2006, P. 3.

-ONS, Rétrospective Statistique (1970– 1996), Algérie, 1999, P.P. 19,20.

لصناعة النفط والغاز الطبيعي وهي ارتفاع نسبة رأس المال تجعلها تجذب العمالة لما تهيئه لهم من فرص أفضل للمعيشة وتحسن مستواهم الاجتماعي، كما أن تراجع أسعار النفط والغاز ينعكس سلبيًا علي مؤشر التوظيف في هذه الصناعة وذلك لتراجع العوائد ومنه الاستثمارات الجديدة، وعلي كل حال فإن صناعة البترول تساهم في توفير مناصب عمل جديدة من خلال ما يلي. حيث تؤدي زيادة نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذه الصناعة إلى استقطاب أعداد ضخمة من اليد العاملة وخاصة مع الشركات الأجنبية، وتستفيد العمالة الجزائرية من التشغيل في هذه الشركات نظرا لانخفاض الأجور التي تتقاضاها مقارنة بالعمالة الأجنبية الوافدة معها، كما أن من أهم إيجابيات هذه الاستثمارات الأجنبية هي تشغيل الكوادر الفنية الجزائرية المتخرجة من الجامعات والمعاهد البترولية. وثانيا قدرة صناعة المحروقات على التأثير على مختلف الصناعات والنشاطات التي ترتبط معها، وذلك من خلال إقامة وحدات ومصانع تعتمد على مكونات البترول كمادة أولية، وخاصة مركبات الصناعة البتر وكيمائية والبلاستيكية ومصانع الأسمدة، بالإضافة إلى صناعات الطاقة وخاصة مركبات توليد الكهرباء وتحلية المياه ومؤسسات تركيب الوحدات الصناعية لصناعة البترول وأنابيب النقل، ووحدات التكرير وغيرها.

2- مساهمة صناعة البترول في زيادة متوسط دخل الفرد: تساهم عوائد صناعة البترول في تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال مساهمتها في تحسين مستوى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة نسبة حجم الإنفاق الحكومي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة المباشر بالحياة الاجتماعية للسكان. وتظهر آثار العائد من صناعة المحروقات بشكل اكبر على متوسط دخل الفرد عندما تزداد نسبة هذه العوائد (الريع) في تكوين وزيادة القيمة المضافة ومن ثمة زيادة نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5): مساهمة عوائد البترول في زيادة متوسط دخل الفرد خلال الفترة (2000 - 2014)

البيان السنوات	إجمالي GDP مليار دولار	عدد السكان/ألف نسمة	متوسط دخل الفرد من إجمالي GDP/دولار ⁽¹⁸⁾	حصة المحروقات من GDP / مليار دولار	مساهمة البترول في متوسط دخل الفرد	
					القيمة/ دولار	النسبة %
2000	54,792	30,416	1801,42	22,199	729,88	40,51
2001	55,142	30,879	1785,74	18,686	605,14	33,88
2002	56,944	31,357	1816,00	18,536	591,13	32,55
2003	68,033	31,848	2136,18	24,206	760,05	35,58
2004	85,015	32,364	2626,84	32,322	998,70	38,01
2005	102,217	32,906	3106,33	47,135	1432,41	46,11
2006	119,660	33,481	3573,97	54,557	1629,49	45,59
2007	135,633	34,096	3977,97	58,952	1729,00	43,46
2008	171,578	34,591	4960,19	77,382	2237,06	45,10
2009	137,213	35,268	3890,58	42,797	1213,48	31,19
2010	161,168	35,978	4479,63	56,185	1561,65	34,86
2011	199,300	36,717	5428,00	71,953	1959,66	36,10
2012	204,289	37,800	5404,47	67,160	1776,72	32,87
2013	208,730	38,297	5450,30	62,584	1634,18	30,00
2014	213,567	39,500	5406,76	57,817	1463,72	27,07

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

¹⁸ - يتم الحصول علي متوسط دخل الفرد من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي علي عدد السكان.

-بيانات الجدول رقم (1)

-الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2001، رقم 29، الجزائر 2001، ص 4.

-OPEC ,Annual Statistical Bulletin 2014 ,p14 .

-O.N.S, L 'Algérie en quelques chiffres Résultats :2009-2011,N°42,Algérie 2012,p,4 .

- ONS, l Algérie en quelques chiffres Résultats 2007-2009,N°40 , Alger, 2010, P,6.

-ONS, Quelques inducteurs socio – économiques (2000 a 2005), Alger, 2006, p. 1.

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي:

-ارتفعت نسبة مساهمة صناعة المحروقات في متوسط دخل الفرد في الجزائر من حوالي 40,51% بداية العقد الماضي إلي حوالي 45,10% عام 2008. أي من حوالي 729 دولار عام 2000 إلي حوالي 2237,06 عام 2008 أي أكثر من الضعف، وهذه الحصة هي الأعلى التي تسجلها صناعة المحروقات. وواضح أن الفترة (2005-2008) هي السنوات التي عرفت فيها نسبة وحصة قطاع المحروقات أكبر حصة مساهمة، وتلك السنوات كما اتضح سابقاً هي التي عرف فيها إنتاج المحروقات في الجزائر ذروته، وكذلك الأسعار التي شهدت ارتفاعاً مستمراً.

-يلاحظ أنه بعد سنة 2008 شهدت نسبة وحصة مساهمة صناعة المحروقات في متوسط دخل الفرد تقلبات من سنة إلي أخرى وذلك تماشياً مع التقلبات التي عرفتتها نسبة مساهمة الصناعة في تكوين القيمة المضافة ضمن إجمالي الناتج المحلي، واضح أنه بعد سنة 2012 أخذ المنحى التنازلي لنسبة مساهمة صناعة المحروقات في متوسط دخل الفرد، حيث تراجعت عام 2014 إلي حوالي 27% وهي أقل نسبة تسجلها هذه الصناعة منذ مطلع العقد الماضي.

- يلاحظ من خلال الجدول أنه رغم تراجع نسبة مساهمة صناعة المحروقات مقارنة بمطلع العقد الماضي إلي أن مساهمتها كقيمة كانت ضعف ما كانت عليه مطلع القرن الحالي وهذا دليل علي تقدم ونمو هذه الصناعة في الاقتصاد الوطني كذلك يمكن إرجاع انخفاض النسبة إلي التحسن المستمر في متوسط دخل الفرد الإجمالي الذي بلغ عام 2013 حوالي 5450,3 دولار للفرد وذلك نتيجة تحسن مساهمة باقي القطاعات وتحديدأ (الخدمات والبناء والأشغال العمومية)

-علي العموم تساهم صناعة المحروقات بالحصة الأكبر في متوسط دخل الفرد، فهي تفوق بكثير مساهمة الصناعات عدا المحروقات التي بلغت حصتها عام 2013 حوالي 251,77 دولار، والقطاع الزراعي الذي بلغت حصته في نفس السنة حوالي 539,57 دولار . كما تتأثر هذه المساهمة بتراجع الصناعة بسبب تراجع الأسعار أو تراجع الكميات.

إن هذه الإشارات الملموسة لا تعني في واقع الحال نمو الرخاء المطلق، أو دليل علي تحسن الأداء الاقتصادي بشكل ملموس، فهذا التحسن في المؤشر ما تزال تلازمه حالة التخلف وهو ثمن المورد الناضب، كذلك فإن ما قد يخلفه توزيع عوائد هذا المصدر من تباين بين فئات المجتمع ربما سيكون أسوء، وهو ما سوف يخلف أعباء اجتماعية كبيرة قد لا تعمل علي تحقيق الوحدة الاجتماعية التي تتشدها الدولة⁽¹⁹⁾. وفي هذا السياق ينبغي عند استغلال عوائد هذا المصدر أن يأخذ بنظر الاعتبار مسألة الانسجام الاجتماعي والاقتصادي، بحيث يحقق نمط التوزيع عدالة أكثر.

¹⁹ -للمزيد حول دور الربع في التفاوت الطبقي في الدول النفطية ينظر:

-عبد الأمير السعد، الربع البترولي والدولة الريعية، مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة، بيروت، 1989. ص 38-71.

استنتاجات

أولاً: اتضح من خلال العرض السابق أن درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط والغاز الطبيعي كبيرة جداً فهو يعتمد علي هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل والتصدير، وهو ما تؤكد النسب التي يساهم بها هذا المورد في مختلف المؤشرات الاقتصادية/ الاجتماعية، وبالرغم من أن تلك النسب تشهد تقلبات من سنة إلي أخرى إلا أنها تبقى عالية. حيث وكما في عام 2014 تساهم صناعة البترول:

- بحوالي 27% في إجمالي الناتج المحلي. وهذه النسبة في الحقيقة متراجعة كثيراً مقارنة بمنتصف وبداية العقد الماضي، حيث بلغت كمتوسط خلال الفترة (2000-2004) حوالي 36,1% وحوالي 42,3% خلال الفترة (2005-2009) ثم تراجعت إلي حوالي 32,2% خلال الفترة (2010-2014).

- تساهم بحوالي 84,76% في إجمالي تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

- تساهم بحوالي 59,24% من الإيرادات العامة للدولة.

- تساهم صادرات النفط والغاز الطبيعي بحوالي 97,27% من إجمالي الصادرات السلعية.

- تساهم عوائد صادرات صناعة المحروقات في خدمة الدين العام، من خلال نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلي الصادرات من السلع والخدمات حيث بلغت نسبة مساهمتها كما في عام 2013 حوالي 92%.

- تساهم عوائد صناعة المحروقات في تحسين مؤشر احتياطي الصرف من النقد الأجنبي، من خلال زيادة رصيد تلك الاحتياطيات والتي بلغت نهاية 2014 حوالي 178 مليار دولار.

- تساهم صناعة المحروقات في تحسين مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتها عام 2013 حوالي 1634 دولار أمريكي.

- تساهم صناعة المحروقات في توظيف نسبة لا يستهان بها من القوة العاملة، مثلت كما في عام 2013 حوالي 11,86% من القوة العاملة لقطاع الصناعة (حوالي 166 ألف عامل)، كما لصناعة المحروقات القدرة علي خلق مناصب شغل جديدة.

ثانياً: اتضح من خلال درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات أن الجزائر تواجه تحديات في إدارة اقتصادها وذلك لعدد من الاعتبارات أهمها:

-كون أسعار وإيرادات البترول شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها.

-كون عدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول له تداعيات بالنسبة للسياسة المالية في الأجل القصير والطويل.

-كون أن البترول مورد ناضب وهو ما يطرح قضايا ترتبط بمدى قابلية المورد للاستمرار والتخصيص فيما بين الأجيال.

ثالثاً: اتضح من خلال العرض السابق أن الأسعار المنخفضة للبترول تجلب معها أعباء ثقيلة فعلاً علي الاقتصاد حيث:

-انخفاض الأسعار يقلص الإيرادات ومنه تتكرر حالات العجز في الموازنة العامة.

-تدهور الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات.

-تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

-تراجع احتياطي الصرف.

-تخفيض أقيام العملة.

-الهبوط في حصة الفرد من إجمالي الناتج.

-الزيادة السكانية ومعها معدلات البطالة واصطدامها بتراجع النفقات أو ثباتها في أحسن الظروف.

-كذلك فإن استمرار هذا الوضع وتدهور تلك المؤشرات يقود لا محال إلي الاقتراض ومنه المديونية، بالإضافة إلي عدم الاستقرار السياسي.

- علي الصعيد الدولي يؤدي تراجع الأسعار إلي اتساع الفجوة بين المنتجين/المصدرين.

اقتراحات

كما اتضح سابقاً أنه بالرغم من الدور الذي تلعبه صناعة المحروقات وعوائدها من حيث المساهمة في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، إلا أن الواقع يتطلب ضرورة وضع سياسة اقتصادية واضحة المعالم وبعيدة الرؤية لمرحلة ما بعد نزوب هذا المورد وذلك من خلال عدة مستويات منها:

- ضرورة استغلال العوائد المالية المتأتية من هذا المصدر في بناء الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- نظراً لارتباط عوائد وأسعار صناعة البترول بظروف السوق الدولية وهو ما ينعكس علي العوائد الإجمالية وبالتالي علي الاقتصاد الوطني ككل، وعليه فإن الإجراء المنطقي والسليم في هذا الجانب هو ضرورة إيجاد مصادر أخرى للنقد الأجنبي بديلة (أو مكملية) لقطاع المحروقات، وخاصة من قطاعي الصناعة والزراعة، وذلك لتلبية الاحتياجات المحلية كمياً ونوعياً ومنه تقليص الواردات وبالتالي عجز الميزان التجاري. وبعد ذلك الاتجاه لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إيجاد مصادر أخرى أكثر استقراراً لتمويل الإيرادات العامة من الموازنة وذلك من خلال ترقية مصادر الجباية العادية.
- من أجل تجنب الصدمات الناتجة عن تراجع أسعار وعوائد البترول من المهم الفصل بين الإيرادات البترولية وغير البترولية والإنفاق، وذلك من خلال العمل علي توسيع ربط الإنفاق تدريجياً بالإيرادات غير النفطية، حيث تصبح هذه الأخيرة (الإيرادات غير البترولية) مؤشراً لقياس اتجاه السياسة المالية وقابليتها للاستمرار في الأجل الطويل.
- ضرورة العمل علي تحقيق تراكم أصول مالية كبيرة أثناء فترات التوسع في الإنتاج وارتفاع الأسعار، وذلك لمواصلة السياسة المالية في فترة ما بعد النفط وفترات تراجع الإنتاج والأسعار.
- نتيجة للسياسات المالية المسايمة للاتجاهات الدورية والعجوزات المتكررة والتي تميز الاقتصاد الجزائري، ضرورة إتباع استراتيجيات مالية تهدف إلي وقف الاستجابات المالية المسايمة للاتجاهات الدورية للأسعار وإيرادات البترول المتقلبة.
- ضرورة اقتسام موارد الدولة اقتساماً عادلاً بين كافة أبنائها فضلاً عن ترشيد استغلال تلك العوائد لتعود بالفائدة علي الأجيال القادمة بما يحفظ حقوقهم.

الهوامش

¹ - الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product -

² - تشمل صناعات عدا المحروقات على الصناعات التالية: المياه والطاقة، المناجم والمقالع، الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية والالكترونية، مواد البناء والتشييد، الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية والزراعية، صناعات النسيج وصناعة الجلود، صناعات الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة.

³ - Banque D' Alger, Statistiques Monétaires (1964 – 2005) et statistiques de La Balance des paiements (1992 – 2005), Alger, 2006, p. 71 - 72.

- M. E. M, Bilan des Réalisations du Secteur de l'énergie et des miniers 1962-2010, Alger, 2011, p20.

⁴ - Sonatrach, Abstract Principaux Agrégats Chiffres Provisoires 2014.

- Sonatrach, Rapport Annuel 2013, p.9.

- Sonatrach, Rapport Annuel 2011, p.15.

- Sonatrach, Rapport Annuel 2008, p. 24.

⁵ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، مرجع سابق، ص، 27.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2014 Op.cit, p167.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2013, Op.cit, p175.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2008, Op.cit, p249.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2005, Op.cit, p191.

⁶ - O.N.S, Rétrospective Statistique (1970 – 1996), Alger, 1999, p.p. 147, 150.

- ONS, Sires statistique Rétrospective (1962 – 1990), Alger, 1992, P. 65.

⁷ - تتمثل صادرات المحروقات في النفط الخام، المنتجات المكررة، والغاز الطبيعي بأنواعه (الغاز الجاف (بالأنابيب)، والغاز الطبيعي المسيل، وغاز البترول المسال، والمكثفات).

⁸ - أحمد نعيم، تطور النفقات العامة مع دراسة لنمو الميزانية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1986، ص 209

⁹ - أحمد نعيم، المرجع السابق، ص 209.

¹⁰ - هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر 1988، ص 205.

¹¹ - ONS, Rétrospective Statistique, (1970 – 1996), Op.cit, p. 12.

¹² - Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2014, Op.cit, p p, 85,95.

¹³ - على بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986 – 2002)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2005، ص ص 45، 46.

-O.N.S, quelque Indicateurs d'endettement (2000 a 2006), Alger, 2007.

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2013, Op.cit. pp, 67,69.

¹⁴ - تمثل نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات ما تستنزفه مدفوعات خدمة الدين الخارجي من حصيللة صادرات السلع والخدمات، حيث كلما ارتفع هذا المؤشر دل على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يصبح الحجم المتبقي من حصيللة الصادرات من السلع والخدمات لا يكفي لتمويل الواردات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وقد افترضت المؤسسات المالية الدولية أن القيمة الحرجة لهذا المؤشر إذا تجاوزت 30% من حصة صادرات السلع والخدمات، فإن الدولة ستواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية، وذلك لكون أن حصيللة الصادرات من السلع والخدمات هي المورد الرئيسي لنقدها الأجنبي.

¹⁵ - سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 464.

¹⁶ - ONS, Collections statistiques les Comptes économiques exercice (1989 2001), N° 109, 2003, Alger, 2003, p80.

¹⁷ - O.N.S, Activité Emploi et chômage Au 4^{eme} Trimestre 2013, N° 653, Algérie 2014, pp, 11, 12.

-Ministère de l'énergie et de mines, Bilan des Réalisations du Secteur de l'énergie et des mines Année 2012, Alger 2013, p p27,54.

- Charib Khelil, coping with challenges An Algerian perspective Africa oil end gaz forum, Maryland, November 2006, P. 3.

-ONS, Rétrospective Statistique (1970– 1996), Algérie, 1999, P.P. 19,20.

¹⁸ - يتم الحصول علي متوسط دخل الفرد من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي علي عدد السكان.

¹⁹ - للمزيد حول دور الربع في التفاوت الطبقي في الدول النفطية ينظر:

-عبد الأمير السعد، الربع البترولي والدولة الريعية، مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة، بيروت، 1989. ص ص، 38-71.